

قضايا للمناقشة

قضايا للمناقشة

هذا الباب :

التي تظهر تباعاً بشفافية وتجرد تام، ويسعى إلى تحريك المياه الراكدة، وربما إلى دفعنا للتفكير فيما يحدث حولنا لنستعد له، وتكوين وجهة نظر. ولن يكون هذا الباب الجديد حكراً على رئيس التحرير، ولا حكراً على عدد معين من الأساتذة والمؤلفين، بل نطالب بمشاركة قارئنا العزيز في طرح قضايا بهذا الشكل، بهذا الحجم (من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ كلمة لكل قضية) على أن تطرح بشفافية وتجرد تام، وأن ترسل لنا هذه القضايا لنواصل نشرها تباعاً في كل عدد.

أ.د. أسامة السيد محمود علي

رئيس التحرير

تتفجر على مدار الساعة قضايا جديدة في تخصص المكتبات والمعلومات، ومعظم هذه القضايا وليس كلها تظهر في الغرب لاتساع رقعة مجتمع المعلومات وعناصره من جانب ثم تأثير تكنولوجيا المعلومات المتجددة على مدار الساعة هي الأخرى من جانب آخر. وإن كانت هناك بعض القضايا المطروحة تظهر من حين إلى آخر في الدول العربية لكن ليس بنفس إيقاع السرعة التي تظهر بها في الدول الأخرى.

وهذا الباب الذي يظهر لأول مرة في هذا العدد سيطرح بعض القضايا المحلية والعربية والعالمية

دراسة الوثائق داخل أقسام المكتبات والمعلومات

برامج الكلية التي بها الآن ٢٠ برنامجًا مختلفًا يضمها ١٦ قسمًا وهو وضع لا مثيل له في أي كلية أو جامعة أخرى في الخارج ويزيد من الأعباء المالية والإدارية على الكلية والجامعة ويقلل من فرص العمل للخريجين بعد أن يدرس تخصص واحد فقط.

كان هناك ترحيب من البعض على أساس أن دراسة التخصصات الثلاثة معًا يتيح فرص عمل أفضل للمطالب بدلاً من أن يبحث عن عمل في تخصص واحد حصل فيه على دراسته، كما أنه يجعل النظرة إلى المعلومات كظاهرة نظرية متكاملة من الناحية الأكاديمية، علاوة على ضرورة إعادة النظر في وضع هذه الدراسة التي لا يوجد له نظير على مستوى العالم.

وكان هناك رفض من البعض على اعتبار أن دراسة الوثائق تقليديًا ارتبطت بدراسة المكتبات، وأنها دراسة قائمة بذاتها ولها أهمية بالغة في إعداد

لستة عقود طويلة هي عمر دراسة المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر، تلازمت دراسة الوثائق مع دراسة المكتبات أحيانًا في شكل شعب منفصلة، وأحيانًا في شكل مقررات معًا في برنامج واحد، وأحيانًا في شكل برنامج لدبلوم الدراسات العليا. وباستثناء قسم جامعة بني سويف، فإن كل الأقسام التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة قامت ببناء برامجها على دراسة مقررات المكتبات والمعلومات مع قليل من الوثائق التاريخية والوثائق الجارية، وأصبح قسم جامعة القاهرة وهو القسم الأم لكل الأقسام المصرية والعربية هو الوحيد الذي به هذا الوضع الفريد.

وفجأة، وبعد توالي تقارير مراكز ووحدات ضمان الجودة والمراجعين المعتمدين باللجنة القومية لضمان الجودة ثم الهيئة القومية لضمان الجودة، قرر مجلس كلية الآداب بجامعة القاهرة في العام الجامعي الماضي إلغاء التشعب في بعض أقسام الكلية ومنها قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، لتقليل عدد

وتطبيقات الحاسبات في مرافق المعلومات وعدد محدود من مقررات الوثائق التاريخية والأرشيف الجارى.

وحتى الآن لا يزال الخلاف في وجهات النظر مستمراً.

أ.د. أسامة السيد محمود علي

رئيس التحرير

متخصصين نظراً لتاريخ مصر الطويل وما ارتبط بهذا التاريخ من ملايين الوثائق.

يرى البعض أن على دراسة الوثائق أن تستقل في قسم مستقل، ويرى البعض أن تظل شعبة داخل أقسام المكتبات والمعلومات، ويرى البعض أن يتم بناء برنامج واحد يشمل على مقررات المكتبات

خطة جوجل لإتاحة الكتب رقمياً ومجاناً

من المعروف أن شركة جوجل لديها مشروع لاتاحة ملايين الكتب التي ليسها لها حقوق تأليف أو ملكية فكرية معروفة Public Domain Books إما لأن هؤلاء المؤلفين ليس لهم ورثة أو لأن حقوق التأليف قد سقطت بالتقادم، وهذا المشروع يواجهه اعتراضات ضخمة جعلت الشركة تتباطئ في السير قدماً بخطى مسرعة.

إلا أن جريدة الهيرالد تريبيون الدولية نشرت يوم الخميس ٨ أكتوبر ٢٠٠٩، خبراً عن تكوين مجموعة معارضة كبيرة ترأسها الدكتورة بامبلا صمويلسن أستاذ قوانين الإنترنت بجامعة كاليفورنيا في بيركلي وتضم الآلاف من أمناء المكتبات وأساتذة الحقوق وأساتذة الإنترنت وكبار أصحاب دور النشر في الولايات المتحدة، وقررت هذه المجموعة عقد مؤتمرات في جميع أنحاء الولايات المعتمدة، وإعداد مذكرة إلى الكونجرس الأمريكي بأن مشروع شركة جوجل له آثار جانبية كثيرة،

أهمها أنه من الممكن ظهور ورثة لأحد الكتب ومطالبته بحقوق تأليف وهو ما حدث بالفعل فقد ظهرت ابنة باليني للروائي جون شتيانبك ورفعت دعوى مطالبة شركة جوجل بعدم ضم كتب والدها إلى المشروع، كما أن هذا المشروع سيؤثر بشكل جذري على حجم ارتياد المكتبات العامة مما سيؤثر على مكانتها وعلى اقتصاديات تشغيلها لأن معظمها يتقاضى رسوم على الاستخدام، أما أساتذة الاقتصاد الذين لهم رؤية مغايرة، فهناك اعتقاد لديهم أن جوجل بعد قليل لن تتيح المكتبة مجاناً ولكن بمقابل وأنها على المدى الطويل ستحتكر الكتب الإلكترونية على مستوى العالم، أما أساتذة التربية وعلم النفس ولديهم حجة أخرى ألا وهي أن إتاحة الكتب بهذا الشكل سيؤثر على القراءة التقليدية للأجيال الجديدة ويزيد من إدمانهم لاستخدام الإنترنت. فإذا انتقلنا إلى الناشرين فهم ضد هذا المشروع تماماً لأن معظمهم

لديهم كتب تدخل في هذا المشروع ولها عائد مالي ضخم ضم.

شركة جوجل هي الأخرى لم تجلس ساكنة فقد عقد رئيس القسم القانوني بها مؤثراً صحفياً زعم فيه أن هذه الاحتجاجات غير أخلاقية وقائمة على المصالح الشخصية لكل فئة من فئات

المعارضة، وأن الشركة ماضية في المشروع لأنها وضعت نصب أعينها خدمة ملايين المتعاملين مع الشركة وأن الشركة ليس لديها نية على الإطلاق لفرض رسوم على دخول هذا الموقع أو احتكار الكتب الإلكترونية وحتى الآن لا يزال الخلاف في وجهات النظر مستمراً.

أ.د. أسامة السيد محمود علي

رئيس التحرير